

الإتحاد الإسلامي الدولي للعمل
في عامين

شعبان ١٤٠١ - شعبان ١٤٠٣

يونيو ١٩٨١ - يونيو ١٩٨٣

الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل في

عامين

شعبان ١٠٠١ - شعبان ١٤٠٣ هـ

يونيو ١٩٨١ - يونيو ١٩٨٣ م

نقدبم

بسم الله الرحمن الرحيم

مضى عامان على تأسيس الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل في مدينة جنيف في ١٢/٦/١٩٨١م.

وقد أردنا في هذه المناسبة - وإعطاء المنظمات المنضمة فكرة عن نشاط الاتحاد، وما توصل إليه، وما امتنع عليه - إصدار هذا الكتيب وضمناه صوراً من نشاط الاتحاد ولاسيما في الفترة الأخيرة.

وقد يرى الذين يقيسون الأمور بالمقاييس العادية والمألوفة أن الاتحاد قد قطع شوطاً كبيراً في اتصالاته وإنجازاته - خاصة في مجال النشر - وأن اتحاداً آخر قد لا يقوم بنصف ما قام به الاتحاد خلال هذه المدة الوجيزة.

ولكننا لا نرى الأمور بالمقاييس العادية، ولكن بالمقاييس الواجبة، بالمقاييس التي تصدر عن الإيمان وليس الديوان، ومن هنا فإننا نعتقد أن الاتحاد كان جديراً بأن يصل إلى أبعد مما وصل إليه ويحقق أكثر مما حققه بالفعل.

وعذرنا الذي نبسطه للمنظمات المنضمة وللإخوة الذين يتابعون هذا الاتحاد أن الظروف التي تحيط به هي ظروف استثنائية، ولم يكن من شأنها أن تسهل المضي السريع للاتحاد.

من هذه الظروف :

• أن الاتحاد ثمره مفكر عمالي - إسلامي - وبقدر ما كفل هذا لنظرية الاتحاد الجدة والأصالة نتيجة للجمع ما بين العمل والإسلام، إلا أن ذلك عملياً يعني عدم صدوره عن اتحاد عمالي كان يمكن أن يكون ركيزة في التأسيس يأوي إليها الاتحاد، ويستمد منها كيانه الأول، وميزانيته، ويوفر عليه الكثير من صعوبات البداية، وما يصطحب بها من تساؤلات، واستفهامات.

ولكن لم يكن هناك حيلة أو تصور آخر غير أن يصدر هذا الاتحاد عن مفكر إسلامي عمالي، فالاتحادات التقليدية لا تجعل الإسلام منطلقها وحتى إن جعلته فإنها لا تحكمه بحيث يمثل إضافة، كما أن الهيئات الإسلامية لا تعني بالعمل، وإذا عنيت به فبصورة ساذجة، أو بفكرة استقطاب مجموعات من العمال.

• إن فكرة الاتحاد لا تظفر - ضرورة - بتأييد معظم النظم العربية الحاكمة التي تضيق بكل جديد، وتتأى عن كل مستقل ولدي بعضها حساسية خاصة من ناحية العمل بحيث ترفض أي شيء يتصل به، وقد حاولنا إقناع بعض من تقابلنا معهم في مؤتمر منظمة العمل الدولية بعقم هذا المسلك، وأن سياسة التجاهل ستؤدي إلى تقادم المشكلات، وأن الحرص على المصنفين والمتملقين والضيق بالمستقلين سيسيء إليهم، ولكن دون نجاح كبير «إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ» (القصص : ٥٦).

• من الطبيعي أن تكون المعسكرات الشيوعية - على اختلافها - مقاومة للاتحاد، كما أن المعسكرات الديمقراطية أيضاً، إن لم تعارضه، فإنها لا ترى داعياً لتقبله، لضيق أفقها، ولتصور بعضها أن الدين قد

أصبح «مودة» قديمة أو تجربة فاشلة، أو ارتباط بعضها بمصالح مكتسبة تجعلها ترى في الاتحاد تهديداً لها.

• أن انضمام الاتحادات والمنظمات إلى الاتحاد إنما حدث نتيجة لاتصال داعية هذا الاتحاد بها والثقة التي وضعتها هذه المنظمات فيه، ولكنها لا تزال غير قادرة على أن تشق طريقها وحدها وهي في حاجة إلى الدفع والتحفيز للتغلب على صعوبات البداية، وهذا لا يحدث بالدرجة أو السرعة الواجبة لأنه يتوقف على مرونة الاتصالات وتيسر الإمكانات المادية، وهما نقطتا الضعف في الاتحاد، وقد كان يجب على سبيل المثال – لا الحصر – زيارة الأردن والمغرب وبنجلاديش، الأمر الذي حال قصور الإمكانات المادية عنه.

• أن الاتحاد يكاد أن يعمل دون موارد، فالاشتراكات لا تكفي نشاط الفروع، وباستثناء ما قامت به المؤسسة الثقافية الإسلامية في جنيف سنة ١٩٨١م لاستضافة المؤتمر التأسيسي، ومساعدات محدودة من صديقين أو ثلاثة أدركوا حرج الحالة والمأزق الذي يقع فيه الاتحاد ويشل نشاطه، وأثروا أن لا تذكر أسماؤهم، فإن الاتحاد لم يتلق أي إعانة مالية من أية جهة حكومية أو أهلية.

وفي القاهرة يدير الرئيس أعمال المؤتمر من مكتبه دون مقر خاص أو جهاز متفرغ، وعليه أن يعتمد على موارده الخاصة أو يستغل رحلاته كخبير دولي، وغير خاف أن أي عمل دولي يحتاج إلى اعتمادات مالية ضخمة، وحسبك بتذاكر الطائرات وحدها.

وقد كان هذا النقص سبباً في عدم استطاعة الاتحاد تنفيذ معظم ما جاء بخطة العمل التي وضعها عقب تأسيسه من دورات الدراسة بالمراسلة أو سلسلة الزيارات الهامة.

ومع هذا فما قيمة هذه الصعوبات والعراقيل أمام الاهتداء إلى فكرة الاتحاد وإرساء أساسه ؟ إن هذا العمل التاريخي العظيم، وتلك الإضافة للفكر الاجتماعي ما كانت لتتم رغم أنها سلخت ثلاثين عاماً لولا ما آثرنا الله به من رضوان وما أكرمنا به من توفيق، وهو خير مما يجمعون، وكل شيء بعده هين فله الحمد والمنة أن هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

إن الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل إذا كان اليوم «يعرض نفسه على القبائل»، كما كان النبي ﷺ يفعل الأيام الأولى للدعوة الإسلامية، ويستنشد المناصرة والتأييد من الأفراد والهيئات المعنية، فلا يخالجه ريب أنه سيكون في المستقبل القريب هيئة عالمية عملاقة يفخر بها الذين أيدوها ويتحسر عليها الذين سخرها منها.

«وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ» (يوسف : ٢١).

ماذا يريد الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل ؟

في كلمات مختصرة ومعدودة، يمكننا أن نقول : إن الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل يريد أن يقدم إضافتين تتسمان بالعمق والأصالة :

الأولى : إلى عالم العمل.

والثانية : إلى الفكر الإسلامي.

أما الإضافة التي تتعلق بعالم العمل فهي إيجاد بديل للمحور التقليدي الذي تقوم عليه علاقات العمل في المجتمعات الحرة والديمقراطية، ففي هذه المجتمعات ينطلق كل من العمال وأصحاب الأعمال من منطلقاتهما الذاتية، الأمر الذي يؤدي إلى الاختلاف والتباين الذي يتصاعد إلى حد الصراع الطبقي - كما يقولون - في بعض الحالات ويلوذ في كثير من الحالات بالإضراب من ناحية العمال، والإغلاق من ناحية أصحاب الأعمال.

والاتحاد الإسلامي الدولي للعمل يرى أن هذا الوضع قد يكون مقبولاً - ولو على مضض - في المجتمعات الأوروبية والأمريكية، لأن كل نظامهما يقوم على حرية العمل، بحيث يكون مثل المنطلق جزءاً لا يتجزأ من المناخ العام للعلاقات والنسيج الذي يربط المجتمع، ولأن هذه المجتمعات قد حققت - بحكم سبقها واستعمارها - تراكمًا رأسماليًا وثروات ضخمة، ولم تفقد هذه الثروات عندما فقدت مستعمراتها، لأن التقدم التكنولوجي عوضها عن ذلك وحافظ لها على تفوقها.

أما في المجتمعات الإسلامية، فإن هذا المنطلق الذاتي يكون غير مقبول لسببين :

السبب الأول : مبدئي وهو أن المجتمع الإسلامي يؤثر أن يسود التعاون والسلام، وليس التصارع والخصام، وأن لا ينطلق كل واحد من منطلق مصلحته الخاصة وحدها، ولكن من منطلق المصلحة العامة للمجتمع بحيث لا يكون هناك تعارض بينهما.

والسبب الثاني : اقتصادي وهو أن هذه الدول متخلفة وفقيرة ولا تحتمل اقتصادياتها هذه الحرب ما بين العمال وأصحاب الأعمال، الإضرابات والإغلاقات في الوقت الذي تحتاج فيه هذه الدول إلى كل يوم وإلى جهد كل فرد من أبنائها لكي تستدرك التخلف، وتحقق لشعبها درجة، ولو متواضعة، من الحياة الكريمة التقليدية نفسح المجال للشيوعية الملحدة والهدامة، وتمكن لها من التغلغل داخل النقابات، ومنها تفسد وتخرب المجتمع الإسلامي.

وقد وجد الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل الحل والبديل عن المنطلقات الذاتية التقليدية في العدل الإسلامي، الذي عندما نقيم علاقات العمل عليه، فإنه يحقق للعمال مطالبهم المشروعة، لأن العمال لا يريدون إلا حقهم المشروع بحكم عملهم، وهذا ما يكفله لهم العدل الإسلامي، وفي الوقت نفسه فلن يجروا أصحاب الأعمال على رفضه، لأن هذا الرفض يعد نوعاً من الرفض للإسلام نفسه وهو النظام العام للمجتمع العربي.

وهذا التحول في العلاقات يغير شيئاً ما من طبيعة النقابات، فبدلاً من أن تكون هيئات فئوية محدودة الأفق ذاتية المنطلق لا تعمل إلا لمصلحة أعضائها بصرف النظر عن أي شيء آخر، حتى لو كان مصلحة المجتمع، فإنها تصبح هيئات عامة ترفع راية الإسلام، وتتبنى قضية مبدئية نبيلة تجمع حولها القلوب، وتكسب بفضلها

الأُنصار، ولا يستطيع أحد تحديها هي العدل، وقد قلنا - مراراً وتكراراً - : إن العدل الإسلامي ليس شعاراً لخداع العمال على العكس إنه إضفاء صفة مقدسة ومنزلة من السماء على حقهم المشروع، إنه إعطاء العمال سلاحاً لا يمكن تحديه، إنه قيمة عملية حقيقية وليس شعاراً أجوف.

والعدل الإسلامي بالنسبة للاتحاد الإسلامي الدولي للعمل هو ما جاء في القرآن الكريم، وما نصت عليه السُّنة المؤكدة - وبوجه خاص - السُّنة الفعلية للرسول ﷺ الذي ضرب بها المثل الأعلى في العدل وسياسات الخلفاء الراشدين أو بمعنى أصح أبو بكر وعمر وعلي، وما لم يرد صراحة في هذا كله يعاد فيه إلى روح الإسلام.

أما ما سوى ذلك من أقوال فقهاء يتبعون السلاطين أو يأخذون بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، أو يقيمون دعاوهم على أسس وضعوها، فلا يعنينا في شيء.

والإضافة الأخرى التي يقدمها الاتحاد هي التي تتعلق بالفكر الإسلامي، وفي هذه الإضافة يحرر الاتحاد الفكر الإسلامي من القيود والإصر والأغلال التي وضعت عليه، ويعود به إلى منابعه الصافية الكتاب والسُّنة، ويرده إلى المقاصد والأهداف التي من أجلها أنزله الله تعالى.

إن الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل يعيد للفكر الإسلامي أصالته بعد أن طمسته الغشاوات، وشله عن العمل التقليد، وإتباع الآباء والأسلاف، وهو يرى أن دخول جمهور العمال في إطار الدعوة الإسلامية سيجدد شبابها وسيزودها بدماء أمثال عمار وياسر وسمية وسلمان وصهيب وأبي ذر وغيرهم من المستضعفين، وسيخرجها من قوقعة «البورجوازية الصغيرة» التي تحجرت فيها فأبعدت نفسها عن تيار القوى المؤثرة والصانعة للأحداث وأساعت إلى الدعوة الإسلامية.

وهاتان الإضافتان متكاملتان، فلن يقدم الإسلام عدله كأداة تحرير وإنقاذ للمستضعفين والمظلومين، ما لم يتحرر هو نفسه من الفهم التقليدي الذي فرض عليه، والذي يختلف، بل ويتعارض مع الإسلام كما نزل به القرآن، وكما دعا إليه محمد ﷺ، ولن يتم ذلك إلا عندما يكون جمهوره من المستضعفين والمظلومين الذين يلمسون النبض الحقيقي للإسلام ألا وهو العدل، وليس الشكليات والتقليديات والطقوس التي ركزت فيها معظم الدعوات الإسلامية نشاطها واهتماماتها.

لماذا نعارض الشيوعية ؟

الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل - باعتباره اتحاداً عماليًا وإسلاميًا لا بد وأن يعارض الشيوعية.

أنه باعتباره اتحاداً عماليًا يعارض الشيوعية لأنها - على اختلافها - تشل الحرية النقابية، وتفرض وصاية الحزب الوحيد الحاكم عليها، وهو أمر لا بد وأن تعارضه أي حركة نقابية حرة وأصيلة.

ولسنا بالطبع في حاجة للتدليل على وجود هذه الوصاية لأن الشيوعيين أنفسهم يسلمون - في كل مناسبة وفي كل الكتابات - بهذا، ولا يرون في النقابات سوى «السير ناقل القوى» الذي ينقل القوة والطاقة، وبالطبع السياسة ووضع القرار من الحزب إلى الجماهير.

وقد أغنتنا ثورة نقابة التضامن في بولندا ورغبتها في التحرر من وصاية الحزب عن أي دليل.

والاتحاد باعتباره اتحادًا إسلاميًا لابد وأن يعارض الشيوعية التي لا ترى في الأديان إلا «أفيون الشعوب»، ولأن ثورة أكتوبر البلشفية عمقت الاستعمار الروسي القيصري القديم لـ سيبيريا الإسلامية وتلك المناطق التي كان يقال عليها ما وراء النهر، والتي ازدهر فيها الحديث النبوي وأنجبت البخاري والترمذي وغيرهم، وكانت «طشقند» و«بخاري» عواصم إسلامية زاهرة، جاءت الشيوعية، فجعلت الاستعمار العسكري الروسي استعمارًا فكريًا، واستأصلت كل الجذور التي تربط هذه المناطق بالإسلام.

وكان هذا كله لم يكن كافيًا حتى شنت غارتها الإجرامية على الأفغان.

أفليس هذا كله كافيًا لكي يجعل كل ذي ضمير حي، يعارض الشيوعية ؟

تقديس الشرعية

يعد تقديس الشرعية واحترام القانون من الخصائص البارزة التي يتمسك بها الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل ويدعو المنظمات المنضمة إليه للتمسك بها، وهو يتوقع منها أن تكون هيئات أمينة ومخلصة لدولها، محترمة لقوانينها ودستورها، تؤثر التعاون والسلام، على التنافس والخصام ويكون كل عضو فيها مواطناً صالحاً، وأن تلتزم بالأخلاقيات الإسلامية التي تعد جزءاً لا يتجزأ من كيان الإسلام، وتبتعد عن كل ماله صلة بالخداع والتآمر والشر والخيانة.

يعمل الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل في وضوح النهار، إذ ليس لديه ما يخفيه أو يجعله يعمل في السر، فليست له أطماع سياسية أو حزبية، وهو يرفض التورط والمهاترات السياسية والحزبية للدول الأعضاء كما يرفض الدخول في مناقشات مذهبية.

وقد يكون مما يستحق الإشارة أن رئيس الاتحاد عندما خطرت له الفكرة وبدأ في تكوينها كتب إلى المسؤولين وإلى الجهات المعنية بالعمل بالقاهرة بفكرته ودعاها للإيمان بها والمشاركة فيها، لأن مثل هذا الإجراء ليس فحسب واجب كل داعية، ولكنه أيضاً المسلك الأمثل للداعية وللمواطن الصالح.

من مشروعات الاتحاد

(١) مكتب الترجمة والنشر بمدينة القاهرة :

يعني الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل بوجه خاص بالثقافة والمعرفة لإيمانه بأن ذلك واجب إسلامي مقدس، قدر ما هو مفتاح معيشة العصر الحديث الذي يقوم على العلم.

والكتب والرسائل من أفضل الوسائل الموصلة للثقافة والمعرفة – ومن أرخصها – خاصة عندما يكون العمل على المستوى الدولي لأنها ستغني عن المصروفات الإدارية والفنية وأجور الانتقال الباهظة التي تتطلبها وسائل التثقيف الأخرى كالدورات والندوات.

وبالإضافة فهناك مجاعة ثقافية و جهالة ضاربة أطنابها تجاه قضايا العمل أو فهم الإسلام فهما سلبيما خاصة في المجتمعات الإسلامية التي تتحدث الإنجليزية أو الفرنسية أو الأردية.

ويريد الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل أن يستكمل هذا النقص بنشر وترجمة عدد من الكتب الإسلامية – العمالية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والأردية، وقد أصدر بالفعل عددا من هذه الكتب والكتيبات باللغة العربية.

وقد اتضح أن القاهرة هي أرخص مركز يمكن تنفيذ المشروع فيه فضلاً عن توفر الخبرات بها.

(٢) مكتب رعاية العمال المسلمين المهاجرين :

يعمل مالا يقل عن عشرة ملايين عامل مسلم من الشمال الأفريقي واليمن والسودان والباكستان.. إلخ، وفي الدول الأوروبية، ويوجد في المانيا الغربية وحدها أكثر من مليون تركي، وفي فرنسا وبلجيكا أضعاف هذا العدد من المغاربة والجزائريين.. الخ.

ويخضع هؤلاء العاملون لاستغلال كبير، ولا يجدون الرعاية الواجبة أو الحماية التي تكفل لهم حقوقهم التي اعترف بها المجتمع الدولي وصدرت عنها اتفاقيات دولية عديدة.

ويعتقد الاتحاد الإسلامي الدولي – باعتباره المنظمة العمالية الدولية الإسلامية الوحيدة – أن عليه أن يقوم بدور رئيسي في هذا المجال يضم شقين :

الأول : التعرف على أوضاع هؤلاء العمال تعرفاً دقيقاً، وتبين مشاكلهم واحتياجاتهم.

والثاني : رفع قضية هؤلاء على المستوى الدولي، وبوجه خاص أمام منظمة العمل الدولية.

وبالإضافة فإن الاتحاد يريد أن يربط هؤلاء العمال بعالم الإسلام وتاريخهم، ويصد عنهم غائلة القوى المضادة، ويقدم إليهم الصياغة الإسلامية التي تمكنهم من مجابهة تحديات المجتمع الأوروبي.

(٣) المعهد الإسلامي الدولي لدراسات العمل والتدريب المهني :

نقطة الإبداع في هذا المعهد هي معالجة دراسات العمل – سواء كانت اقتصاديات عمل أو دراسة نقابية – أو قوى عاملة.. إلخ – من منطلق إسلامي، وهذا شيء لم يحدث حتى الآن، فكل المعالجات لدراسات العمل في المعاهد العربية المتخصصة تنقل نقلاً حرفياً للأساليب الأمريكية أو الأوروبية – التي وإن لم ننكر ما يمكن أن تقدمه – إلا أنها مالم تُكَيَّف طبقاً لمناخ المجتمع العربي الإسلامي، أو تُلحظ المؤثرات الحضارية الخاصة لهذا

المجتمع فإنها تكون غريبة عليه وتفقد جزءاً كبيراً من جدواها، ولا تصبح الموصل الجيد بين العلم والعمل، الفكر والواقع.

والقسم الثاني من اهتمام هذا المعهد - وهو التدريب المهني - فإنه يعد من أشد الاحتياجات أهمية وخطورة في العالم الثالث، إذ يجب أن يحكم كل واحد مهنته أو حرفته على أسس علمية، وإن يلم بأخر المهارات وبدون ذلك تهبط مستويات الأداء وثمره العمل.

وهذا المعهد - انطلاقاً من روحه الإسلامية - يستخدم في دراساته النظرية والعملية (أي الخاصة بالتدريب المهني) أساليب جديدة، مرنة تخضع للاحتياجات والضرورات، وتفسح المجال للمجتمع، ولا تتقيد بأوضاع أو شروط جامدة، وافتقاد هذه الشروط في المعاهد القائمة صدت جماهير عديدة أو صعبت عليهم الإفادة من خدماتها.

ويمكن أن يكون هذا المعهد في أي دولة عربية أو إسلامية، وقد كان الاختيار الأول هو مدينة الخرطوم.

(٤) مكتب الاتصال في جنيف أو لندن :

لم يستطع الاتحاد حتى الآن أن يبيت في موضوع مقره الرئيسي لحساسية هذا الموضوع ولضرورة توفر اشتراطات عديدة، ولكن حتى لو تحقق هذا فإنه لن يُغني عن وجود مكتب اتصال محدود يكون في جنيف أو لندن حيث تسهل الاتصالات الدولية وتتوفر حرية العمل.

وفكرة الاتحاد في هذا المكتب، كما هي فكرته في كل النشاط الإداري هي التقشف والبعد عن المظهريات وتوظيف الإيمان والتطوع إلى آخر درجة بحيث لا تثقل المصروفات الإدارية على موارد الاتحاد.

الاتحاد ومكتب متابعة مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية

بالدول العربية الخليجية

خلال اجتماعات مؤتمر العمل الدولي في جنيف سنة ١٩٨١م التقت بعض قيادات الاتحاد ببعض الخبراء والشخصيات البارزة في وزارات العمل بالدول العربية الخليجية، وانبثقت خلال هذه الاجتماعات غير الرسمية، والتي كانت تتم عادة في «كافيتريا» المنظمة، وتدفعها المشاعر الإسلامية والعربية الواحدة والمشاركة فكرة إيجاد نوع من التعاون ما بين الاتحاد الذي يضم خبرات فنية ثمينة تتميز بأنها تنطلق من منطلق إسلامي، وبين الاحتياجات العديدة لدول الخليج في مجال العمل.

وتحقيقاً لذلك كتب الأستاذ جمال البنا خطاباً إلى الأمين العام لمكتب متابعة مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية السيد الشيخ كامل الصالح عارضاً هذه الفكرة ومبيناً ما يحققه ذلك للدول العربية الخليجية من ميزة لا تتوفر في المنظمات الدولية الأخرى التي تقدم خبرات فنية لا علاقة لها على الإطلاق بجذور هذه الدول التي تعود إلى الإسلام بحيث لا تتلاءم هذه الخبرات مع مناخ الدول المقدمة لها، وبالتالي لا تجد الفهم العميق أو التجاوب القلبي، على حين يجمع الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل ما بين الخبرة العملية والفنية بأعلى مستوياتها، وما بين تكييف هذه الخبرات في ضوء الفكر الإسلامي، وظروف وعادات هذه الدول التي ليست غريبة عليه.

وفي ١٥ أبريل سنة ١٩٨٢م رد الأمين العام بأن مكتب المتابعة قد أحاط الدول الأعضاء بمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية علماً بما جاء في خطاب الاتحاد، وأدرجت المقترحات الواردة فيه على بند ما يستجد من أعمال ضمن جدول أعمال الدورة الرابعة للمجلس، والتي عقدت اجتماعاتها بالرياض خلال الفترة من ٩ - ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢م.

ويستطرد الخطاب :

«وعلى أثر مناقشة هذا الموضوع اتخذ المجلس القرار التالي» :

(١) أن يتولى مكتب المتابعة إحاطة الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل عن عرض مضمون خطابه على اجتماعات الدورة الرابعة للمجلس.

(٢) نظراً لعدم توفر المعلومات الكافية عن أهداف وأنشطة الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل ارتأى في الوقت الحاضر تأجيل المشاركة في أنشطة الاتحاد المذكور على ضوء ما يتضح مستقبلاً مع التأكيد على تشجيع المشاركة في تلك الأنشطة التي تتم في الإطار الإسلامي متى توفرت المعلومات المطلوبة.

وفي ١٢/٩/١٩٨٢م رد الأستاذ جمال البنا شاكرًا ما قام به الأمين العام من إدراج مقترحات الاتحاد في جدول أعمال الدورة الرابعة، وشاركًا بعض أهداف وأنشطة الاتحاد، وأرفق بخطابه بياناً بأسماء وصفات

الأعضاء المؤسسين كما أرسل ٤٠ نسخة من مطبوعات الاتحاد، أو الكتب التي ألفها لمزيد من البيان والإيضاح.

وقبيل طبع هذا الكتاب، ولمناسبة إصدار الاتحاد لثلاث رسائل أخرى، فقد أرسل الأستاذ جمال البنا رسالة أخرى إلى السيد الأمين العام راجياً إثارة الموضوع في الدورة الخامسة للمجلس في مارس ١٩٨٣م بعد أن أرسل الاتحاد المعلومات المطلوبة^(١).

(١) ملاحظة لهذه الطبعة : لم تنجح الجهود لمساهمة فعلية لاعتراض العراض فيما قيل لنا وقتئذ.

زيارتان ناجحتان إلى باكستان والسودان

قام الأستاذ جمال البنا رئيس الاتحاد بزيارتين للباكستان والسودان خلال شهري نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٨٢م لتدعيم العلاقات ما بين الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل والمنظمات والاتحادات النقابية في البلدين سواء المنضم منها إليه بالفعل، أو التي أبدت رغبتها في الانضمام.

زيارة باكستان :

كان الاتحاد الوطني لعمال باكستان قد دعا الأستاذ جمال البنا لحضور المؤتمر الخامس له الذي سيعقد في كراتشي خلال المدة من ٩ إلى ١١ نوفمبر سنة ١٩٨٢م، ولما كان هذا الاتحاد أحد الاتحادات التي اشتركت في المؤتمر التأسيسي للاتحاد الإسلامي الدولي للعمل في جنيف سنة ١٩٨١م فقد حرص الأستاذ جمال البنا على إجابة الدعوة، وفي صباح يوم ٨ نوفمبر وصل كراتشي على متن إحدى طائرات الخطوط الجوية الباكستانية، حيث كان في انتظاره بالمطار البروفيسور شفيق مالك رئيس الاتحاد ومجموعة من قياداته.

وحضر الأستاذ جمال البنا الجلسات الثلاث للمؤتمر ورأس الجلسة الصباحية في اليوم الختامي، وكان هو المتحدث الرئيسي فيها، كما تفقد المعرض الذي نظمته الاتحاد بهذه المناسبة.

ونظم الاتحاد للأستاذ جمال البنا رحلة طويلة عبر باكستان بدءاً من كراتشي حتى الحدود الشرقية في بيشاور، واخترق ممر خيبر حتى آخر نقطة في الحدود الباكستانية، كما تفقد المستشفيات التي أقامتها الجماعة الإسلامية وغيرها في لاهور وبيشاور للمجاهدين الأفغان.

أتاحت هذه الزيارة للأستاذ جمال البنا أن يعرض فكرة الاتحاد في الاجتماعات التي عقدها الاتحاد في كراتشي وسكر وحيدر آباد ورحيمارخان ولاهور ورواندي وبيشاور وماردان، كما عرضها في اجتماع كبير عقده جمعية الأساتذة في إحدى قاعات جامعة لاهور.

وكان زميله في هذا الاجتماع هو الأستاذ عبد رب الرسول سيف زعيم اتحاد المجاهدين الأفغان.

وفي لاهور استضافت الجماعة الإسلامية الأستاذ جمال البنا، وأتاح له ذلك التعرف على النشاط الواسع لهذه الجماعة المباركة، وتفقد مؤسساتها في المنصورة التي تضم مسجداً ومستشفى ودار ضيافة ومعهداً للدراسات الإسلامية ومكتبة وغير ذلك، كما تعرف على قياداتها، وعلى رأسهم الأمام طفيل محمد أمير الجماعة الذي خلف مؤسسها الكبير السيد أبو الأعلى المودودي، ودعا الأمام طفيل محمد الأستاذ جمال البنا للغداء على مائدته، وألقى كلمة عبر فيها عن تقديره لدعوة الاتحاد، والأثر العميق الذي خلفته دعوة وحياة الإمام الشهيد حسن البنا (مؤسس الإخوان المسلمين العالمية والشقيق الأكبر للأستاذ جمال) وأمله في تعزيز العلاقات ما بين العالم الإسلامي عن طريق الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، وغيره من الهيئات المماثلة.

وقابل الأستاذ جمال البنا السيد داستجير خان - وزير القوى العاملة - الذي دعاه ليكون ضيفاً في إسلام آباد.

وانتهز الأستاذ جمال البنا فرصة وجوده في إسلام آباد لزيارة الجامعة الإسلامية ومناقشة بعض الموضوعات مع من وجد من أساتذتها، وبوجه خاص الدكتور حسن الشافعي، والدكتور أنيس أحمد، الذي أثار أن يدع منصبه في الولايات المتحدة لخدم بلاده وشعبه، كما زار الأستاذ البنا - باعتباره خبيراً دولياً في الثقافة

العملية وعضواً في اللجنة الفنية للجامعة العمالية في مصر «الجامعة المفتوحة» – وتبادل مع نائب رئيس مجلس الإدارة الدكتور أحمد محيي الدين المطبوعات والأحاديث.

ومع أن الأستاذ جمال البنا كان ضيف الاتحاد الوطني لعمال باكستان فإن بعض الاتحادات والنقابات الأخرى أبدت رغبتها في التعرف عليه، وكان عليه أن يجيب دعوة السيد رحمه الله شودري للغذاء، ومقابلة عدد من قيادات العمل النقابي خاصة في مجال البنوك في لاهور.

وزار الأستاذ جمال البنا في كراتشي ضريح مؤسس باكستان وزعيمها القائد الأعظم محمد علي جناح، كما زار في لاهور مرقد فيلسوفها ومفكرها وشاعرها محمد إقبال، وطلب لهما من الله الرحمة، وأن يثيبهما خير الثواب لما قدما لشعبها وللإسلام.

وتابعت الصحافة الباكستانية الأردنية منها والإنجليزية زيارة الأستاذ جمال البنا متابعة دقيقة بدءاً من يوم وصوله في ٨ نوفمبر حتى اليوم الأخير (يوم ٢٦ نوفمبر) عندما صدرت جريدة «جسارة» اليومية، وقد خصصت صفحة كاملة لاستعراض نشاطه وكتاباته، وفكرة الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل.

ودعا الأستاذ جمال البنا البروفيسور شفيق مالك رئيس الاتحاد الوطني لعمال باكستان لزيارة القاهرة، ولأن يكون ضيف الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، وقبل البروفيسور شفيق هذه الدعوة (انظر البيان المشترك).

وأرسل الأستاذ جمال البنا برقيتين الأولى إلى الرئيس الجنرال محمد ضياء الحق والثانية إلى سيادة غلام داستجير خان وزير العمل راجياً رفع الحظر المفروض على نقابة مستخدمي شركة الخطوط الباكستانية، كما أرسل خطاباً إلى فضيلة رئيس المحكمة الفيدرالية الإسلامية عن بعض القواعد التي يجب أن تلاحظ عند مراجعة القوانين في ضوء الشريعة الإسلامية، كما أصدر الفريقان المشتركان بياناً خاصاً بهذه الزيارة (انظر نصوصهما آخر النبذة).

* * *

زيارة السودان :

خلال المدة من ١٩٨٢/١٢/١١م حتى ١٩٨٢/١٢/٢٨م زار الأستاذ جمال البنا السودان حيث تربطه علاقات وثيقة بقيادات اتحاد نقابات الموظفين والمهنيين تعود إلى سنة ١٩٧٣م، عندما كان خبيراً بمنظمة العمل العربية واستطاع أن يقوم بعض الواجب نحو هذا الاتحاد، الأمر الذي استتبع عديداً من الزيارات كمحاضر وخبير، وأثمرت هذه الزيارات صداقة وثيقة بكثير من قادته، فلما بدأت الخطوات العملية لتكوين الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل كانت نقابات هذا الاتحاد من المنظمات الأولى المستجيبة، واشتركت بأكبر وفد في المؤتمر التأسيسي في جنيف سنة ١٩٨١م.

وكان الاتحاد قد دعا الأستاذ جمال البنا لحضور مؤتمره الثاني ولكن اختلاف المواعيد وبعض الظروف الخاصة حالت دون أن يلبي الأستاذ جمال البنا الدعوة، فوعد بزيارة لاحقة خاصة وأن الدورة الجديدة للاتحاد جاءت بوجوه ودماء جديدة متعطشة للعمل الجاد، وهكذا تركز معظم وقت هذه الزيارة في مقابلة هذه القيادات بواقع نقابتيين كل يوم تقريباً.

وزار الأستاذ جمال البنا كثيراً من قيادات العمل الإسلامي في الخرطوم، كما ألقى في اتحاد طلبة جامعة أم درمان الإسلامية محاضرة عن «المعنى الحقيقي للحكم بالقرآن» أعلن الاتحاد بعدها رغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، كما ألقى في اتحاد الطلبة جامعة الخرطوم محاضرة عن «تجديد الفكر الإسلامي» عرض فيها بعض الآراء التي تضمنها كتابه الأخير «الأصلان العظيمان»، ونشرت له جريدة الصحافة السودانية مقالاً كبيراً بعنوان "تعالوا نبني السودان" وزار الأستاذ جمال البنا أكاديمية السودان للعلوم

الإدارية بدعوة من مديرها الأستاذ الدكتور حسن أبشر الطيب الذي اهتم ببعض ما جاء في كتابات الأستاذ جمال البناء، ودعوة الاتحاد من إرساء أسس جديدة للعلاقات الصناعية، والتجديد في فن وعلم الإدارة.

وفي مساء الخميس ١٩٨٢/١٢/٢٣م أقامت اللجنة التنفيذية للاتحاد الإسلامي الدولي للعمل في السودان حفل شاي بنقابة الأطباء - وهي إحدى النقابات المنظمة للاتحاد - عبر فيه الأستاذ كمال الدين محمد عبد الله للأمين العام للاتحاد الإسلامي الدولي للعمل وتمنى له التوفيق والازدهار، وتلاه الدكتور مجذوب خليفة سكرتير نقابة الأطباء، ونائب رئيس اتحاد نقابات الموظفين والمهنيين، وسكرتير اللجنة التنفيذية لفرع الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل في السودان، والدكتور عبد الرحمن محمد سعيد الأستاذ بجامعة أم درمان الإسلامية، ومن الرعيل الأول في مجال النشاط العمالي الإسلامي.

وقبل الأستاذ جمال البناء طوال إقامته بالحفاوة والكرم السوداني المعهود، وأحاطه الإخوة بالدعوات والولائم التي كانت مناسبات للحديث كما كان الحال في دعوة اتحاد نقابات الموظفين والمهنيين، والأستاذ المرتضى المصطفى مدير عام مصلحة العمل، والدكتور عبد الله سليمان مراقب الوكالة الإسلامية الأفريقية للإغاثة.

بيان مشترك (١)

قدم الاتحاد الوطني لعمال باكستان الدعوة للأخ جمال البنا الرئيس المؤسس للاتحاد الإسلامي الدولي للعمل لحضور المؤتمر الخامس الذي عقده الاتحاد تحت اسم «مؤتمر العمل الإسلامي» خلال المدة من ٩ إلى ١١ نوفمبر سنة ١٩٨٢م في مدينة كراتشي.

وقد استجاب الأستاذ جمال البنا الدعوة، ووصل كراتشي صباح يوم ٨ نوفمبر على متن إحدى طائرات الخطوط الجوية الباكستانية.

وقد حضر الجلسات الثلاثة التي عقدها المؤتمر، وتحدث إلى المجتمعين في صباح الجلسة العامة في اليوم الثالث والأخير للمؤتمر عن العلاقات الطيبة بين باكستان ومصر، ورسالة الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل والعلاقات الوثيقة ما بين الاتحاد الوطني لعمال باكستان والاتحاد الإسلامي الدولي للعمل حتى قبل تكوين الاتحاد الأخير في جنيف في ١٢ يونيو سنة ١٩٨١م.

ونظم الاتحاد الوطني لعمال باكستان للأستاذ جمال البنا سلسلة من الزيارات للتعرف على النشاط النقابي في البلاد، فبالإضافة إلى كراتشي زار سكر وحيدر آباد وبيشاور وماردان، ولم يستطع زيارة كيتا لسوء الأحوال الجوية، وقوبل الأستاذ جمال البنا حيثما سار بمشاعر المحبة والاحترام، واستمرت الزيارة حتى ٢٦ نوفمبر عندما عاد إلى القاهرة.

وخلال مدة الثمانية عشر يوماً تبادل الأستاذ جمال البنا رئيس الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل والبروفيسور شفيق مالك رئيس الاتحاد الوطني لعمال باكستان الأحاديث حول توثيق العلاقات ما بين المنظمتين، ووافقا على تبادل الكتابات والمطبوعات التي يطبعها كل منهما وترجمتها إلى الإنجليزية، والعربية والأردية، وتعهد الاتحاد الوطني لعمال باكستان بنشر المطبوعات التي يزوده بها الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل في طول باكستان وعرضها.

وقدم الأستاذ جمال البنا الدعوة للبروفيسور شفيق مالك لزيارة القاهرة، ولأن يكون ضيفاً على الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، وقبل البروفيسور شفيق هذه الدعوة، وينتظر أن تتم في أبريل سنة ١٩٨٣م.

وعبر الأستاذ جمال البنا رئيس الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل عن إعجابه الشديد بشعب باكستان وعاطفته الإسلامية العميقة، كما عبر عن تقديره لما وصل إليه الاتحاد الوطني لعمال باكستان من التقدم خلال السنوات الأخيرة، وعبر الأستاذ جمال البنا والبروفيسور شفيق مالك معا عن رضائهما عما بلغه الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل من تقدم وما يرجى له من ازدهار في المستقبل.

(كراتشي في ٢٦/١١/١٩٨٢)^(١)

(١)، (٢) ترجمة عن الإنجليزية.

(٢)

خطاب إلى سماحة قاضي محكمة الشريعة الفيدرالية في إسلام آباد

تقوم المحكمة الفدرالية للشريعة في باكستان بمراجعة القوانين للتأكيد من مطابقتها للشريعة الإسلامية، وهي تعلن في الصحف عن مواعيد النظر في قوانين بعينها، وتدعو كل المعنيين لإرسال اقتراحاتهم أو عقد جلسات للاستماع إلى ملاحظاتهم.

وقد أرسل الأستاذ جمال البنا عقب عودته من رحلته إلى باكستان الخطاب التالي^(١) إلى سماحة قاضي المحكمة الفيدرالية للشريعة.

سماحة رئيس المحكمة الفيدرالية للشريعة.

في يوم عودتي من زيارة هذا البلد العزيز باكستان قرأت بالصدفة في طائرة الخطوط الجوية الباكستانية إعلاناً منشوراً في مجلة «الفجر» الصادرة بالإنجليزية (١١/٢٥/١٩٨٢م) عن دراسة المحكمة لبعض القوانين في ضوء الشريعة الإسلامية، فاسمحو - لي يا سيدي - أن أقدم تهاني وتمنياتي وتقديري لهذه المهمة الشجاعة والمجيدة، وإنني لمتأكد أن العالم بأسرة - وليس العالم الإسلامي وحده - يتابع هذه التجربة الجديدة والإضافة في عالم التشريع، وسيحكم تبعاً لنجاحها أو فشلها - لا قدر الله - على الإسلام.

وقد جعلتني المخاوف والطموحات التي تثيرها هذه المسؤولية الجسيمة، أرى أن على واجباً أن أكتب إليكم هذا الخطاب وهو بعد تطبيق للحديث المشهور «الدين النصيحة».

وكرئيس للاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، وباعتباري خبيراً في مجالات العمل، فإنني أرسل إليكم نسخة من كتابي «الإسلام والحركة النقابية»، وكذلك الملخص الإنجليزي المطبوع له تحت نفس العنوان آملاً أن تضعهما المحكمة في اعتبارها عند نظر قانون النقابات، وبصرف النظر عن هذا الموضوع المعين - أي الحركة النقابية، فإنني أؤمن أن الخصيصة البارزة في أي عقد إسلامي أو تصرف هي أن يكون معقولاً صادراً عن أسباب ومبررات موضوعية صالحة، معطياً الاهتمام اللازم لكل الأطراف التي تتأثر به، وليس الطرف الذي أصدره وحده، ومفسحاً المجال للفريق المضار للدفاع عن نفسه، وهكذا فإن أمراً من الإدارة بفصل أو عقاب عامل يجب أن تتوفر فيه الاشتراطات السابقة حتى لو كان للإدارة الحق في مثل هذا التصرف طبقاً لشروط العقد، إذ يفترض أن يلحظ العقد المقتضيات الإسلامية، إن أي تصرف تحكيمي يمكن أن يعد مخالفاً للإسلام حتى لو لم يمس سوى المال الخاص لصاحبه، وقد كانت نظرية إساءة استخدام الحق إحدى النظريات التي أبدعها الفقه الإسلامي بفضل النصوص الصريحة والجازمة للقرآن الكريم والحديث النبوي، وإنني لأمل أن تضع المحكمة الموقرة وجهة النظر هذه في تقديرها باعتبارها مقوماً رئيسياً في العقود والتصرفات.

واسمح لي - يا سيدي - أن أضع تحت نظر المحكمة لآراء التي عبرت عنها في كتابي «الأصلان العظيمان» تجاه المعالجة الواجبة والفهم السليم للقرآن الكريم والسنة النبوية (ومع هذا الخطاب نسخة منه).

واعتقد أن الباب الخاص بالنسخ في القرآن (من ص ١٣٣ حتى ص ٢٠٧)، وكذلك التحفظات على آراء المحدثين عن الصحابة تستحق اهتمام المحكمة.

والفكرة العامة في الكتاب هي أننا يجب أن لانحصر أنفسنا في إطار ما وضعه أسلافنا، فلا ريب في أنهم كانوا عظماء، ولكنهم لم يكونوا معصومين، كما أنهم وضعوا آراءهم في ظل مناخ معين، ولهذا فإن الكثير من

رواياتهم وأحكامهم قابل للمساءلة، وهي نقطة هامة خاصة في السنة، ولا يمكن أن نأخذ ما وضعه المحدثون ضربة لازب، أو مما لا مناص عنه، أو حتى باعتباره الأمثل.

وفي رأيي المتواضع أننا لن نستطيع مجابهة تحديات العصر بتعقيداته ومتغيراته ومتطلباته بمجرد اقتباس آراء الأسلاف، إننا سنكون أسوأ من «أهل الكهف» الذين ناموا ثلاث مائة سنين وازدادوا تسعاً ثم أرسلوا أحدهم بعملتهم العتيقة، إن عملتهم تلك لم تعد قابلة للتداول، ولا يمكن أن تعد نافذة، وقد وجهنا القرآن الكريم إلى أن نفكر، وندد بالذين قالوا إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مهتدون، ولا مناص من نوع من الاجتهاد إذا كان علينا أن نضع قانوناً إسلامياً يتعايش مع المقتضيات الرئيسية للعصر الحديث.

وصدقتي - يا سيدي - عندما أقول : إنني ما كنت لأرسل هذا الخطاب ما لم أشعر أن ذلك واجب مقدس، وأنه يمكن أن يساعد المحكمة في مهمتها الصعبة، فإذا وضعت المحكمة ذلك في اعتبارها، فإنها ستقدر هذا الخطاب وتفسح صدرها له، وليبارككم الله، ويوفق أقدامكم على طريق الخير والنجاح.